منهج الشيخ ابن عثيمين

في

الرد على المخالفين في مسائل الاعتقاد

إعداد

د . علي بن عبدالرحمن القرعاوي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم

بحث محكم مقدم لـ :

ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه، وعلى آله وصحبه، والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً.. أما بعد:

فإن الله تعالى أنعم على هذه الأمة بأن أكمل لها الدين، وأتم عليها النعمة، ورضي لها الإسلام ديناً.

والعقيدة الإسلامية التي هي أصل هذا الدين وأساسه بيَّنها الله ـ جل وعلا ـ في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ أتمَّ بيان، وأوضحه، وفهمها الصحابة رضي الله عنهم فهماً صحيحاً، حيث تلقوها عن النبي ﷺ وأخذها عنهم التابعون، حتى إذا طال بالناس زمان ظهرت البدع والمحدثات، وحُكِّمت الأهواء، واستحدث علم الكلام، وبدأ التحريف والتأويل لمعاني النصوص ومدلولاتها وقد قيّض الله ـ سبحانه وتعالى ـ لهذه الأمة ولدينها عبر عصورها علماء أجلاء، هبوا لنصرة هذا الدين ببيانه وإيضاحه، ونفي كل دخيل عليه، والرد على المخالفين فيه.

فالحمد لله الذي جعل في كل زمانٍ فترةٍ من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى.

ومن هؤلاء العلماء الأفذاذ شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

فإن له منهجاً فريداً في التعامل مع المخالفين في مسائل الاعتقاد، كان له أثر بالغ في الأمة، فأحببت أن أبرز هذا المنهج ليعم نفعه، ولا سيما أنه منهج تزداد أهميته باقترانه بمثل مكانة الشيخ وعلمه وحضوره في الساحة العلمية، وأن أجعله مادة لبحث المشاركة في ندوة (جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية دراسات منهجية تحليلية) التي ستعقدها الجامعة، إن شاء الله، وجعلت عنوان هذا البحث [منهج الشيخ محمد بن عثيمين في الرد على المخالفين في مسائل الاعتقاد].

وقد وضعت بين يدي البحث استعراضاً لكتب الشيخ ومؤلفاته ورسائله وفتاويه، وما ألف عنه بعد وفاته، وقد أفدت من هذا كله، وضممت إلى ذلك ما أعرفه عنه شخصياً من خلال حضور اللقاءات العلمية والإدارية في مجال العمل بالجامعة.

وبما أن النظر للمخالف يكون من جانبي (القائل ـ والمقالة) فسأتناول الموضوع في تمهيد ومبحثين:

* **التمهيد**: ويشمل:

أ ـ ترجمة موجزة لشيخنا ابن عثيمين رحمه الله.

ب ـ آثار الشيخ العلمية في الرد على المخالفين.

* **المبحث الأول**: منهج الشيخ مع صاحب القول المخالف. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الشيخ في الرد على الفرق المخالفة.

المطلب الثاني : منهج الشيخ في التعامل مع المخالف.

* **المبحث الثاني**: منهج الشيخ في رد المقالة المخالفة. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الشيخ في عرض المقالة المخالفة.

المطلب الثاني : منهج الشيخ في إبطال المقالة المخالفة.

* **الخاتمة** : أهم النتائج.

التمهيد

ويشمل:

أ - ترجمة الشيخ ابن عثيمين.

ب - آثار الشيخ العلمية في الرد على المخالفين.

(أ) ترجمة موجزة للشيخ ابن عثيمين

اسمه ونسبه:

هو أبوعبدالله محمد بن صالح بن محمد بن سليمان بن عبدالرحمن العثيمين (الوهبي) التميمي العالم المحقق، الفقيه المفسر، الورع الزاهد، رحمه الله تعالى.

مولده:

ولد الشيخ في مدينة عنيزة، إحدى مدن القصيم، عام ١٣٤٧هـ في السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك.

نشأته وطلبه للعلم:

رباه والداه، رحمهما الله، تربية صالحة، ونشأ على حب العلم، فقد دفعه والده إلى جده لأمه عبدالرحمن بن سليمان الدامغ لتعلم القرآن الكريم، فحفظ عليه القرآن كاملاً.

ولما تجاوز الحادية عشرة من عمره أقبل على طلب العلم الشرعي بهمة وجدٍ ونشاط، فانضم إلى حلقة الشيخ محمد بن عبدالعزيز المطوع، في الجامع الكبير في عنيزة، حينما جعله الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله مع بعض الطلبة الكبار لتدريس الطلبة المبتدئين، وقد أدرك الشيخ محمد من العلم في التوحيد والفقه والنحو قدراً كبيراً.

ثم جلس بعد ذلك في حلقة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر السعدي، فدرس عليه التفسير والحديث والتوحيد والفقه والأصول والنحو والسيرة النبوية، وحفظ مختصرات المتون في هذه العلوم، وقد لازمه قرابة ستة عشر عاماً، لذا فهو يعتبر شيخه الأول وقد تأثر به في فهمه وتأصيله وطريقة تدريسه.

كما أخذ العلم عن علماء كثيرين منهم:

- الشيخ المحدِّث عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، مفتي عام المملكة العربية السعودية، حيث استثمر الشيخ رحلته إلى الرياض عندما التحق في معهد الرياض العلمي، فقرأ عليه من صحيح البخاري، وبعض كتب الفقه.

- والشيخ المفسِّر محمد الأمين الشنقيطي صاحب تفسير أضواء البيان رحمه الله، فقد درس عليه الشيخ في معهد الرياض العلمي.

- والشيخ عبدالعزيز بن ناصر الرشيد، والشيخ عبدالرحمن الأفريقي، رحمهما الله، وهما من مشايخه في معهد الرياض العلمي.

- والشيخ عبدالرحمن بن علي بن عودان رحمه الله قرأ عليه علم الفرائض، وبعض كتب الفقه، وذلك عندما كان قاضياً في عنيزة.

هؤلاء هم أبرز العلماء الذي تتلمذ عليهم الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، والمطلع على مؤلفات الشيخ وكتبه يرى أنه أكثر من التتلمذ على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، رحمهما الله، فهو كثيراً ما ينقل عنهما، ويستشهد بأقوالهما، ويذكر اختياراتهما.

تلامذتـــه:

جلس الشيخ للتدريس في وقت مبكر من حياته، فقد عقد أول جلسة عام ١٣٧١هـ وذلك قبل وفاة شيخه السعدي، ولما توفي شيخه السعدي عام ١٣٧٦هـ جلس في مكانه لتدريس الطلبة في الجامع الكبير في عنيزة، إلى أن توفي رحمه الله عام ١٤٢١هـ، وكان يدرِّس في المسجد الحرام والمسجد النبوي في أيام الحج وشهر رمضان، وفي أيام الإجازات، وعلى هذا فلا يمكن حصر تلاميذه، وبخاصة إذا علمنا أن هناك من تتلمذ على أشرطته المسجلة التي نفع الله بها نفعاً عظيماً.

وخلاصة القول أنه تتلمذ عليه طلبة كثيرون، سواء في تدريسه النظامي، أو في مسجده، أو في الحرمين، ليس بالإمكان حصرهم.

أعمالــــه:

تولى الشيخ أعمالاً كثيرة، سواء كانت في المجال العلمي، أو الدعـوي، أو الخيري، ومنها:

- تدريسه في مسجده الذي أمضى فيه ما يزيد على نصف قرن.

- وتدريسه في المعهد العلمي بعنيزة منذ عام ١٣٧٤هـ حتى عام ١٣٩٨هـ، حيث انتقل إلى كلية الشريعة وأصول الدين في القصيم إلى أن توفي رحمه الله.

- وتدريسه في المسجد الحرام والمسجد النبوي في موسم الحج وشهر رمضان وأوقات الإجازات.

- وتولى إمامة المصلين في الجامع الكبير في عنيزة، وإمامة المصلين في صلاة العيدين فيها، منذ وفاة شيخه عبدالرحمن السعدي إلى وفاته رحمه الله عام ١٤٢١هـ.

- وشارك في التوعية الإسلامية في الحج منذ عام ١٣٩٢هـ حتى وفاته.

- وكان عضواً في هيئة كبار العلماء منذ عام ١٤٠٧هـ حتى وفاته.

- وعضواً في مجلس كلية الشريعة وأصول الدين ورئيس قسم العقيدة فيها.

- وترأس جمعية تحفيظ القرآن الكريم منذ تأسيسها عام ١٤٠٥هـ حتى وفاته.

- وأشرف على مكتب الدعوة وتوعية الجاليات في عنيزة.

- وشارك في عددٍ من البرامج الإذاعية، منها برنامج نورٌ على الدرب، وبرنامج سؤال على الهاتف، وله فيها برنامج أحكام من القرآن.

- وألقى عدداً من المحاضرات داخل المملكة، وخارجها عبر الهاتف.

- ونذر نفسه لإرشاد الناس، والإجابة على استفساراتهم في مسجده وفي الطريق إلى بيته مشافهة، وقد تكون مكاتبة أحياناً.

- وألف كتباً كثيرة، وشرح مؤلفات ومتوناً عديدة، لا يسع المجال لذكرها.

- وحدد أياماً لعامة الناس، ليتمكن العامة من الاستفادة منه (لقاء الباب المفتوح).

مكانته العلمية:

للشيخ رحمه الله مكانة عالية ليس في مجتمعه وبلده فحسب، بل في بلاد العالم الإسلامي كله، وفي تجمعات الأقليات المسلمة في بلاد العالم، فكان محل ثقة عندهم، لما تحلى به من أمور:

- منها قوة تأصيله العلمي ودقة اختياراته.

- وكثرة مؤلفاته وشروحه.

- وكثرة المواد العلمية المسجلة له.

- وتقلّده بعض المناصب العلمية في بلاده، كعضوية هيئة كبار العلماء.

- وحصوله على جائزة الملك فيصل العالمية لفرع خدمة الإسلام عام ١٤١٤هـ.

وفاته:

توفي رحمه الله في مدينة جدة، قبل مغرب يوم الأربعاء، الخامس عشر من شهر شوال، عام ١٤٢١هـ، إثر مرض عضال ألم به، وصُلي عليه في المسجد الحرام، بعد صلاة عصر يوم الخميس، وبعدها شيعه آلاف المصلين الذين حضروا الصلاة عليه من مكة وخارجها، ودفن في مقبرة العدل بمكة المكرمة، وحزن الناس لفقده، وأصبح يعزي بعضهم بعضاً، وبعد صلاة الجمعة من اليوم التالي صُلّي عليه صلاة

الغائب في جميع مدن المملكة، فرحم الله شيخنا، وأدخله فسيح جناته، وجزاه عما قدَّم للإسلام والمسلمين خيراً[1].

(١) انظر ترجمته في: الجامع لحياة الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين العلمية والعملية وما قيل فيه من المراثي، بقلم تلميذه: وليد بن أحمد الحسين، وكتاب ١٤ عاماً مع سماحة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، لعبد الكريم بن صالح المقرن. وترجمة مختصرة لفضيلته أعدتها اللجنة العلمية في مؤسسة الشيخ طبعت ضمن كتاب التعليق على صحيح مسلم.

(ب) آثار الشيخ العلمية في الرد على المخالفين

لم يكن للشيخ تأليف مستقل في الرد على المخالفين، ولعل ذلك راجع - فيما يبدو لي - إلى قناعة الشيخ في أن من شأن الرد أحياناً أن يبرز القول المخالف، فيكون الأثر السلبي للرد أعظم من الأثر الإيجابي، حيث إن الرد يشمل أمرين:

أولاً: تقرير الحق وهو الأصل والأرضية التي ينطلق منها، وهو جزء من براءة الذمة لإقامة الحجة وإزالة الشبهة، وهو غالباً أحد طرق رد المخالف إلى الحق حين يرى أن الطرف المخالف لم يجعله قضية، فإن جهود صاحب الشبهة سوف تتجه لتأمل العرض والتقرير بدلاً من صرفها في الرد على الرد، وقد اختار الشيخ هذا لأنه أبلغ أثراً في المخالف.

الثاني: أن الرد المباشر يجعل القضية ثنائية ضرورة، وإلا فإن الشيخ في رده الشبهات المجملة والمفصلة على الطوائف وفروعها ممن يشار إليه بالبنان، هو رد؛ وإن لم يحمل اسم الرد، ومن أظهر ذلك (القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى) فهي متضمنة الرد على الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، و (القول المفيد شرح كتاب التوحيد) فيه رد على القبوريين والسحرة والمشعوذين والمنحرفين في باب الفلك والتنجيم.

لا سيما أن الرد باسمه الصريح قام به علماء آخرون من المتقدمين والمتأخرين وهذا من فقه الشيخ ألا يحشر جهود الأمة في ثغر واحد، فكل عالم جبل في بابه. وخلاصة ذلك أنه ليس من شرط الاعتراض على المخالف أن يصدر بصريح الرد...

المبحث الأول

منهج الشيخ مع صاحب القول المخالف

وفيه مطلبان:

الأول: منهج الشيخ في الرد على الفرق المخالفة

الثاني: منهج الشيخ في التعامل مع المخالف نفسه

المطلب الأول

منهج الشيخ في الرد على الفرق المخالفة

المخالفة في مسائل الاعتقاد وغيرها إما أن ترجع إلى أصول فرقة معتمدة فيها، وإما إلى شبهات التبس الحق فيها بالباطل عند صاحبها، وإما إلى فهم خاطئ وهذا الأمر يستحضره كل من أراد الرد على الفرق، إذ ليس بالضرورة أن يكون الردّ متضمناً أصلاً للمخالف، لذا يتعين في هذه المسائل أن يتحول الرد إلى تقرير الحق والإشارة إلى المخالفة.

ويتبين منهج الشيخ في رده على الفرق المخالفة فيما يلي:

١ـ معرفته الواسعة للفرق المخالفة ومقولاتها، وذلك ناشئ عن اطلاعه الواسع على كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، رحمهما الله، واطلاعه على كتب الفرق والمقالات.

٢ـ حرصه على عدم ذكر كتب الفرق المخالفة حين الرد عليها، وذلك يرجع إلى السبب الذي ذكرته آنفاً من كون الشيخ لم يُعنى بذلك حتى لا يشهر تلك الكتب، ولئلا تكون دعوة ضمنية لهذه الكتب.

٣ـ ربطه مذاهب الفرق المنحرفة، والمقولات المعاصرة المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة بأصولها المتقدمة، لأن أقوال الأتباع هي أقوال من سبقهم، وإن اختلفت العبارات والمسببات، قال رحمه الله على قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»[1].

(١) جزء من حديث أخرجه البخاري ٤/ ٣٦٨ في كاب الاعتصام بالسنة، باب قول النبي ﷺ لتتبعن سنن من كان قبلكم ح رقم (٧٣٢٠).
ومسلم ٤/ ٢٠٥٤ في كتاب العلم، باب إتباع سنن اليهود والنصارى ح (٢٦٦٩).

«السنن هي الطرائق، وهي متنوعة....، ومنها وصف الله بالنقائص والعيوب، فقد قالت اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ (المائدة: ٦٤)، ﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ (آل عمران: ١٨١). وقالوا إن الله تعب من خلق السموات والأرض، وقد وُجد في هذه الأمة من قال بذلك أو أشد، فقد وجد من قال: ليس له يد، ومنهم من قال: لا يستطيع أن يفعل ما يريد، فلم يستو على العرش، ولا ينزل إلى السماء، ولا يتكلم، بل وجد في هذه الأمة من يقول بأنه ليس داخلاً في العالم، وليس خارجاً عنه، ولا متصلاً به، ولا منفصلاً عنه، فوصفوه بما لا يمكن وجوده، ومنهم من قال : لا تجوز الإشارة الحسية إليه، ولا يفعل، ولا يغضب، ولا يرضى، ولا يحب، وهذا مذهب الأشاعرة»[1].

وقال رحمه الله: «العرب كانوا يتشاءمون بالأنواء ويتفاءلون بها، فبعض المنجمين يقولون: هذا نجم نحس لا خير فيه، وبعضها بالعكس يتفاءلون به فيقولون: هذا نجم سعود وخير، ولهذا إذا أمطروا قالوا: مطرنا بنوء كذا، ولا يقولون مطرنا بفضل الله ورحمته، ولا شك أن هذا غاية الجهل...».

وفي عصرنا الحاضر يُعلّق المطر بالضغط الجوي والمنخفض الجوي، وهذا وإن كان سبباً حقيقياً، ولكن لا يفتح هذا الباب للناس، بل الواجب أن يقال هذا من رحمة الله، هذا من فضله ونعمه، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِى سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ (النور: ٤٣)، وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ (الروم: ٤٨).

فتعليق المطر بالمنخفضات الجوية من الأمور الجاهلية التي تصرف الإنسان عن تعلقه بربه، فذهبت أنواء الجاهلية، وجاءت المنخفضات الجوية، وما أشبه ذلك من

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ١/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

الأقوال التي تصرف الإنسان عن ربه - سبحانه وتعالى - نعم المنخفضات الجوية قد تكون سبباً لنزول المطر، لكن ليست هي المؤثرة بنفسها، فتنبه»(١).

٤- إرجاع المخالفة التي عند الفرق إلى أصل عندهم حتى يسهل نقضها والرد عليها، قال في مسألة إنكار المعتزلة والأشاعرة حقيقة كلام الله: «أما المعتزلة فبنوا قولهم على نفي الصفات عن الله؛ لأنهم ينفون صفة الكلام وينفون أنه يتكلم، وأما الأشاعرة فبنوا قولهم على امتناع قيام الحوادث بالله، وقالوا: الشيء الحادث الذي يقوم بالمشيئة لا يقوم بالله أبداً، قالوا: لأن الحادث لا يقوم إلا بحادث»(٢).

٥- العدل مع الفرق المخالفة فهو يذكر الحق الذي في قولهم، ويبيّن أنهم خير ممن خالفهم وإن كان ذلك نسبياً، قال في أقوال الفرق في كلام الله:

«**القول الأول**: قول الجهمية والمعتزلة وأتباعهما إن الله تعالى يتكلم بكلام يسمع، وبحرف، ومتى شاء، وبما شاء، ولكن ليس كلامه صفة فيه، بل كلامه مخلوق من مخلوقاته، بائن منه.

أما **القول الثاني**: فقول الأشاعرة حيث قالوا: إن كلام الله صفة من صفاته وليس بمخلوق، ولكن الكلام الذي نقرُّ به هو المعنى القائم بنفسه، وليس الشيء المسموع الذي يكون بالحروف، وهو أزلي أبدي، لا يتعلق بمشيئته، وعلى ذلك فالجهمية والمعتزلة خير منهم من هذا الوجه؛ لأنهم يقولون: إن كلام الله يتعلق بمشيئته»(٣).

٦- حرص الشيخ على تحاشي العبارات الجارحة والألفاظ القاسية حين يكون في مجمل معتقد الفرقة خير كثير، لكن هذا يختلف حين تكون الفرقة ضالة في عامة معتقدها، أو تعتمد التلبيس، والتقية، عندئذ فإنه يطلق عليها ما يرى أنها تستحقه؛ لأن

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ١/ ٥٦٨-٥٦٩، وانظر أيضاً: ١/ ٤١٣ وما بعدها من هذا الكتاب.
(٢) شرح العقيدة السفارينية ص ١٨٢.
(٣) المرجع السابق ص ١٧٥ - ١٧٩، وانظر: القول المفيد ١/ ٣٠٩.

فيه مزيد تحذير وتنفير منها، فحين تحدث عن الجهمية والرافضة قال: «فمذهبهم - يعني الجهمية - من أخبث المذاهب إن لم نقل أخبثها، لكن أخبث منه مذهب الرافضة... ولهذا يجب الحذر من بدعتهم، وبدعة الجهمية وغيرها»[١].

٧- الرد بحسب ما يقتضيه المقام والسياق، فأحياناً يطيل ويطنب، ويفصل في الرد مثل الرد على منكري الرؤية[٢]، وأحياناً يوجز، ويحيل على كتب العقائد مثل رده على من أنكر صفة الغضب لله تعالى[٣].

٨- الإشارة إلى تداخل أقوال الفرق وتأثرها ببعض، قال رحمه الله بعدما ذكر قول الأشاعرة في كلام الله: «وهذا في الحقيقة قول الجهمية، كما قال بعض المحققين من الأشاعرة: ليس بيننا وبين الجهمية فرق، فإننا اتفقنا أن هذا الذي بين دفتي المصحف مخلوق، لكن نحن قلنا عبارة عن كلام الله، وهم قالوا: هو كلام الله»[٤].

وقال رحمه الله: «وأما الجهمية؛ فهم أتباع الجهم بن صفوان، وأول بدعته أنه أنكر صفات الله، وقال: إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً، ولم يكلم موسى تكليماً؛ فأنكر المحبة والكلام، ثم بدأت هذه البدعة تنتشر وتتسع، فاعتنقها طوائف غير الجهمية؛ كالمعتزلة ومتأخري الرافضة، لأن الرافضة كانوا بالأول مشبهة، ولهذا قال أهل العلم: أول من عُرف بالتشبيه هشام بن الحكم الرافضي، ثم تحولوا من التشبيه إلى التعطيل، وصاروا ينكرون الصفات، والجهم بن صفوان أخذ بدعته عن الجعد ابن درهم، والجعد أخذ بدعته عن أبان ابن سمعان، وأبان أخذها عن طالوت الذي أخذها عن لبيد بن الأعصم اليهودي، الذي سحر النبي ﷺ، فتكون بدعة التعطيل أصلها من اليهود؛ ثم إن الجهم بن صفوان نشأ في بلاد خرسان، وفيها كثير

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ١/ ٤١٥-٤١٦.
(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية ١/ ٤٥٥ وما بعدها.
(٣) انظر: تفسير سورة البقرة ١/ ٢٢٠.
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد ٩/ ٣٠٨.

من الصابئة وعُبّاد الكواكب، والفلاسفة، فأخذ منهم، فصارت هذه البدعة مركبة من اليهودية والصابئة والمشركين، وانتشرت هذه البدعة في الأمة الإسلامية»[1].

٩ـ بيانه أن معارضة هذه الفرق للحق الذي عليه أهل السنة والجماعة وتشنيعهم عليهم سببه الجهل الذي عندهم، حيث ظنوا صحة ما هم عليه وبطلان ما عليه أهل السنة، وإما لسوء قصدهم حيث أرادوا بذلك التنفير عن أهل السنة والتعصب لآرائهم.

قال رحمه الله: «ولما كان أهل العلم والإيمان هم ورثة النبي ﷺ لقوا من أهل الكلام والبدع، مثل ما لقيه النبي ﷺ وأصحابه من أولئك المشركين، فكانت كل طائفة من هذه الطوائف تُلقِّب أهل السنة بما برأهم الله منه من ألقاب التشنيع والسخرية، إما لجهلهم بالحق، حيث ظنوا صحة ما هم عليه وبطلان ما عليه أهل السنة، وإما لسوء القصد حيث أرادوا بذلك التنفير عن أهل السنة والتعصيب لآرائهم مع علمهم بفسادها»[2].

١٠ـ ذكره لعلامات فرق الضلال، وطوائف البدع حتى يحذر الناس منهم ويحذروا طرقهم، قال رحمه الله: «لأهل البدع علامات منها:

أ ـ أنهم يتصفون بغير الإسلام والسنة بما يحدثونه من البدع القولية والفعلية والعقدية.

ب ـ أنهم يتعصبون لآرائهم فلا يرجعون إلى الحق وإن تبين لهم.

ج ـ أنهم يكرهون أئمة الإسلام والدين»[3].

١١ـ رده على الفرق المخالفة في قولهم: إن أخبار الآحاد لا تثبت بها العقيدة

(١) المرجع السابق ١/٤١٣ـ٤١٤.
(٢) تلخيص الحموية ص ٩٨.
(٣) شرح لمعة الاعتقاد ص ١٦١.

لأنها تفيد الظن، فحين سئل عن قول من يقول: إن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقيدة ؟

قال: «جوابنا على من يرى أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقيدة لأنها تفيد الظن، والظن لا تبنى عليه العقيدة أن نقول: هذا رأي غير صواب لأنه مبني على غير صواب؛ وذلك من عدة وجوه:

أ - القول بأن الآحاد لا يفيد إلا الظن ليس على إطلاقه، بل في أخبار الآحاد ما يفيد اليقين إذا دلت القرائن على صدقه، كما إذا تلّقته الأمة بالقبول.

ب - أن النبي ﷺ يرسل الآحاد بأصول العقيدة شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإرساله حجة ملزمة، كما بعث معاذاً إلى اليمن، واعتبر بعثه حجة ملزمة لأهل اليمن بقبوله.

جـ - إذا قلنا بأن العقيدة لا تثبت بأخبار الآحاد أمكن أن يقال: والأحكام العملية لا تثبت بأخبار الآحاد، لأن الأحكام العملية يصحبها عقيدة أن الله أمر بهذا أو نهى عن هذا، وإذا قبل هذا القول تعطل كثير من أحكام الشريعة، وإذا رُدّ هذا القول فليرد القول بأن العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد إذ لا فرق كما بينا.

د - أن الله تعالى أمر بالرجوع إلى أهل العلم لمن كان جاهلاً فيما هو من أعظم مسائل العقيدة وهي الرسالة فقال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ (الأنبياء: ٧). وهذا يشمل سؤال الواحد والمتعدد»[١].

(١) باختصار من مجموع الفتاوى والرسائل (العقيدة) ١/ ٤٣ - ٤٤.

المطلب الثاني

منهــج الشــيخ مع المخالــف نفســه

سبق في التمهيد بيان ما يغني عن مبدأ الرد المباشر، وعلى هذا فإن موقف الشيخ رحمه الله من المخالف يتضمن:

أولاً: التثبت والتحقق من ثبوت القول لصاحبه، ومدى مخالفة ذلك للحق مع حرص الشيخ على عدم تجريم الناس وهو يجد للقول محملاً صحيحاً.

ثانياً: بذل قصارى الجهد واستقصاء أساليب إحقاق الحق، فإن جمع الأدلة في موطن واحد في قضية واحدة يكون سبباً للتأثير في أكثر من شخص، لأن القلوب أوعية، فمنها ما يتأثر بدليل دون دليل.

*** وإليك هذه المعالم الواضحة في منهج الشيخ في التعامل مع المخالف:**

١ـ عدله وإنصافه مع المخالف وذلك بذكر المحاسن التي عنده مع بيان الخطأ الذي وقع فيه، ما لم يكن لذكر المحاسن دعاية للمخالف، أو يكن المقام مقام موازنة، فليس كل رد يتطلب الموازنة، قال رحمه الله في مقدمته لشرح الأربعين النووية: «فإن الحافظ النووي رحمه الله من أصحاب الشافعي المعتبرة أقوالهم، ومن أشد الشافعية حرصاً على التأليف، فقد ألف في فنون شتى في الحديث وعلومه، وألف في علم اللغة كتاب (تهذيب الأسماء واللغات) وهو في الحقيقة من أعلم الناس، والظاهر ـ والله أعلم ـ أنه من أخلص الناس في التأليف لأن تأليفاته رحمه الله انتشرت في العالم الإسلامي، فلا تكاد تجد مسجداً إلا ويقرأ فيه كتاب (رياض الصالحين)، وكتبه مشهورة مبثوثة في العالم، مما يدل على صحة نيته، فإن قبول الناس للمؤلفات من الأدلة على إخلاص النية، والله أعلم.

وهو رَحِمَهُ اللَّهُ مجتهد، والمجتهد يخطىء ويصيب، وقد أخطأ رَحِمَهُ اللَّهُ في مسائل الأسماء والصفات فكان يؤول فيها لكنه لا ينكرها»[1].

٢- إحسانه الظن بالمخالف أحياناً مع إبطال قوله، لأن حسن الظن بالمخالف لا يمنع من الرد عليه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على من قسّم البدعة إلى عدة أقسام: «إن جميع البدع ضلالة ليس فيها هدى، بل هي شر محض، حتى وإن استحسنها من ابتدعها فإنها ليست حسنة؛ لقول النبي ﷺ: «كل بدعة ضلالة»[2]، ولم يستثن النبي ﷺ شيئاً... وبناء على هذا يتبين خطأ من قسّم البدعة إلى خمسة أقسام أو إلى ثلاثة أقسام، وأنه ليس على صواب، لأننا نعلم علم اليقين أن أعلم الناس بشريعة الله رسول الله ﷺ وأنصح الخلق لعباد الله رسول الله ﷺ، وأن أفصح الخلق نطقاً محمد ﷺ، وأن أصدق الخلق خبراً رسول الله ﷺ، أربعة أوصاف كلها مجتمعة على الأكمل في قول النبي ﷺ، ثم يأتي مَنْ بعده ويقول البدعة ليست ضلالة بل هي أقسام: حسنة، ومباحة، ومكروهة، ومحرمة، وواجبة !! سبحان الله العظيم !، يعني لولا إحسان الظن بهؤلاء العلماء لكانت المسألة كبيرة أن يُقسّموا ما حكم النبي ﷺ، بأنه ضلالة إلى أقسام حسن وقبيح، إذاً نقول: من ابتدع بدعة وقال: إنها حسنة فإما أن لا تكون بدعة، وإما أن لا تكون حسنة قطعاً»[3].

٣- وحيث إن هناك من يرى تلازماً بين القول وقائله، والفعل وفاعله مما يُرتب جوراً في الحكم فللشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ منهج شرعي في ذلك حيث لا يُلزم القائل والفاعل لازم القول والفعل، فقد يكون القول أو الفعل كفراً والقائل أو الفاعل

(١) شرح الأربعين النووية ص ٧، وانظر: ص ٣١٤ وما بعدها.

(٢) أخرجه أبو داود ٥/ ١٣ - ١٥ في كتاب السنة، باب لزوم السنة ح (٤٦٠٧)، والترمذي ٥/ ٤٤ - ٤٥ في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع ح (٢٦٧٦) وقال: حسن صحيح، وأخرجه أحمد ٤/ ١٢٦، وصححه الألباني كما في صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٧١.

(٣) شرح الأربعين النووية ص ٣١١.

ليس بكافر، لعدم تحرر مسألة الموانع والشروط، ولهذا فإن الشيخ يوجه الحكم على القول والفعل لأنه أبقى من القائل والفاعل، ولأن القائل أو الفاعل لو فتح معه باب المناظرة والحوار قد يبدو منه تراجع يعفيه من الملامة، أو يبقى على قوله فتقوم عليه الحجة، فيأخذ الحكم حين ذاك، قال رحمه الله بعد أن ذكر كلاماً لشيخ الإسلام رحمه الله: «وبهذا عُلِمَ الفَرْقُ بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، فليس كل قول أو فعل يكون فسقاً أو كفراً يُحكم على قائله أو فاعله بذلك»(١)، وقال رحمه الله: «وبهذا علم أن المقالة أو الفعلة قد تكون كفراً أو فسقاً، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافراً أو فاسقاً، إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق، أو وجود مانع شرعي يمنع منه»(٢)، وقال رحمه الله: «فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقائله، والفعل وفاعله، فالقول الخطأ إذا كان صادراً عن اجتهاد وحسن قصد لا يذم عليه قائله، بل يكون له أجر على اجتهاده»(٣).

٤- ومن نهجه في التعامل مع المخالف عدم ربط القضايا بالأشخاص مدحاً أو قدحاً، ليتجاوز ذلك إلى المعيار الثابت، وهو الحق الذي توزن به القضايا والأشخاص، وهو ثابت لا يتغير، أما الإنسان فيتحول ويتراجع ويتنقل من مذهب لمذهب، قال رحمه الله: «.. الحق لا يوزن بالرجال، وإنما يوزن الرجال بالحق، هذا هو الميزان الصحيح، وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثر في قبول أقوالهم، كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق، لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال، فإن الإنسان، بشر يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته، فقد يكون الرجل ديّناً وذا خلق ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم، فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف، أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين

(١) القواعد المثلى ص ١١٥.

(٢) المرجع السابق ص ١١٦.

(٣) مجموع الفتاوى والرسائل (العقيدة) ١/ ٢١٨.

لا يكاد يعرف غيره، فيظن أن الصواب منحصر فيه، ونحو ذلك»(١).

٥- ومن منهج الشيخ في التعامل مع المخالف أنه يلتمس العذر للمخالف بإرجاع ذلك إلى جهل أو سوء فهم أو قصور في الإدراك ترتب عليه الخطأ، وهذا محل تفريق عند الشيخ في الحكم على المخالف، فإن الجاهل غير العالم، والمتعصب غير المقلّد، والداعي غير الساكت، فهذه أوصاف لها أحكام، وبناءً على هذا فيتجه دوره في البيان والإيضاح لمحل الإشكال دون التعرض إلى أشخاص، قال، رحمه الله تعالى،: «فالمبتدعون قد يقال: إنهم يثابون على حسن نيتهم إذا كانوا لا يعلمون الحق، ولكننا نُخطئهم فيما ذهبوا إليه، أما أئمتهم الذين علموا الحق ولكن ردوه ليبقوا جاههم؛ ففيهم شبه بأبي جهل،وعتبة بن ربيعة، والوليد بن المغيرة، وغيرهم الذين قابلوا رسالة النبي ﷺ بالرد بقاءً على رئاستهم وجاههم، أما بالنسبة لأتباع هؤلاء الأئمة فينقسمون إلى قسمين:

القسم الأول : الذين جهلوا الحق، فلم يعلموا عنه شيئاً، ولم يحصل منهم تقصير في طلبه، حيث ظنوا أن ما هم عليه هو الحق؛ فهؤلاء معذورون.

القسم الثاني: من علموا الحق، ولكنهم ردّوه تعصباً لأئمتهم؛ فهؤلاء لا يعذرون، وهم كمن قال الله فيهم: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ (الزخرف: ٢٢).

٦- ومن منهجه في التعامل مع المخالف تفريقه بين سلامة المنهج والخطأ في مفردات توافق المخالف وبين فساد المنهج بأكمله، وكذلك حين يكون لذكر اسم المخالف معنى تتحقق فيه المصلحة، فهو لا يجامل الأشخاص على حساب الحق، فقد سُئل رحمه الله عن رجل وقع في بدع متنوعة في كتبه وأقواله، فهل يشترط لتسمية هذا الرجل أو غيره من الناس مبتدعاً أن تقام عليه الحجة ؟

(١) القواعد المثلى ص ١٠٨ ـ ١٠٩.

فأجاب رحمه الله: «إن كان هذا الرجل موجوداً والناس يأخذون منه، وهو داعية فلا بد من ذكر اسمه، وإلا فلا حاجة إلى ذلك، وإنما اذكر القول الذي ضل فيه، وبيّن أنه ضلال، وكما قلت قبل قليل: إن التعميم أحسن من التعيين، أما إذا كان موجوداً كما أسلفت، وترى الناس يرتادونه ويأخذون من بدعه فهنا قد نقول: إن تعيينه متعيّن»[1].

٧ـ وللشيخ منهج فريد في التعامل مع المخالف فقد تفطن لأمر مهم، وهو التفريق بين التقويم وبين الرد، فإن التقويم يستدعي الموازنة بين المحاسن والمساوئ، أما الرد فينبغي أن يتمحض لذات القضية لأنه أبلغ في تجليتها، لئلا يفقد التركيز بتشتيت القضية إلى الأشخاص، قال رحمه الله راداً على من طلب منه إبداء ما يعلمه عن أحد المشايخ حيث إن البعض من الناس بدأ يتكلـم عليه: «الجواب، ليس من شأننا في هذا اللقاء أن نتحدث عن شخص بعينه لكننا نقول:

أولاً: كل إنسان له قدم صدق في الدعوة إلى الله في هذه الأمة من أول الأمة إلى آخرها، لا شك أنه يُحمد على ما قام به من الخير.

وثانياً: كل إنسان مهما بلغ من العلم والتقوى، فإنه لا يخلو من زلل سواء كان سببه الجهل، أو الغفلة أو غير ذلك، لكن المنصف كما قال ابن رجب رحمه الله في خطبة كتابه القواعد: «المنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه»[2]، ولا أحد يأخذ الزلات ويغفل عن الحسنات إلا كان شبيهاً بالنساء، فإن المرأة إذا أحسنت إليها الدهر كله، ثم رأت منك سيئة قالت: لم أر منك خيراً قط، ولا أحد من الرجال يحب أن يكون بهذه المثابة، أي بمثابة الأنثى، يأخذ الزلة الواحدة، ويغفل عن الحسنات الكثيرة.... والواجب أن نعلق الأمور بالأوصاف لا بالأشخاص

(١) لقاء الباب المفتوح رقم ٦٩ الجواب التاسع عشر.
(٢) قواعد ابن رجب ١/ ٣.

فنقول: من عمل كذا فيستحق كذا، ومن عمل كذا فيستحق كذا، من خير أو شر، ولكن عندما نريد أن نقوّم الشخص، فيجب أن نذكر المحاسن والمساوئ، لأن هذا هو الميزان العدل، وعندما نُحذر من خطأ شخص نذكر الخطأ فقط، لأن المقام مقام تحذير، ومقام التحذير ليس من الحكمة فيه أن نذكر المحاسن، لأنك إذا ذكرت المحاسن فإن السامع سيبقى متذبذباً، فلكل مقام مقال»[1].

٨ـ ومن منهج الشيخ في التعامل مع المخالف أنه لا يأسره أسلوب السائل حين يكون السؤال موجهاً والتي قد يُستخرج من المسؤول إجابة ليست على منهجه، فإن فضيلة الشيخ كيّس فطن، يحتاط لخلاص نفسه قبل تحقيق مراد السائل، وهذا هو عين الورع في الفتوى، فحينما سئل عن ضابط التعامل والاستفادة من رجل عليه بعض الملاحظات في العقيدة أو في غيرها، وهو صاحب قلم سيال أو منصب مرموق أو لديه من الطاقات ما ليس عند غيره، أجاب بقوله:

«إذا كان هذا الرجل مجاهراً بما عنده من البدعة فإنه لا ينبغي للإنسان أن يتعامل معه، وأن يتردد عليه، لأنه وإن كان لا يتأثر به فقد يغتر به غيره، بمعنى أن الناس ينخدعون ويظنون أن هذا المبتدع على حق، فالذي ينبغي أن لا يتردد الإنسان على أهل البدع مهما استفاد منهم مالياً أو علمياً لما في ذلك من التغرير بالآخرين»[2].

٩ـ ومن منهجه أنه يستهدف في ثنايا الرد مقاصد عظمى من جمع الكلمة وتوحيد الصف ونبذ الفرقة والاختلاف من باب تغليب حسن الظن بالآخرين والتفاؤل بالمآل إلى الأفضل، قال رحمه الله: «فالقاعدة كما قلت، أننا لا نتكلم عن الأشخاص بأعيانهم مدحاً أو ذماً، لا في مجالسنا في مقام التدريس ولا في اللقاءات، ولا فيما يورد علينا من الأسئلة، ونحن ماضون على ذلك - إن شاء الله - ونرجوا

(١) لقاء الباب المفتوح رقم ٦٧ الجواب السابع.
(٢) لقاء الباب المفتوح رقم ٥٨ الجواب التاسع.

الله أن يثبتنا عليها، لأن الكلام عن الشخص بعينه قد يثير تحزبات وتعصبات، والواجب أن نعلق الأمور بالأوصاف لا بالأشخاص»[1].

١٠ـ أن ما عرف عن الشيخ من لطف في العبارة وتسامح فإنه لا يمنعه ذلك من قول الحق والصدع به، كما أنه لا تلازم بين قول الحق والغلظة والجفاء.

(١) لقاء الباب المفتوح رقم ٦٧ الجواب السابع.



المبحث الثاني

منهج الشيخ في رد المقالة المخالفة

وفيه مطلبان:

الأول : منهج الشيخ في عرض المقالة المخالفة.

الثاني: منهج الشيخ في إبطال المقالة المخالفة.

المطلب الأول

منهج الشيخ في عرض المقالة المخالفة

ليس من دأب الشيخ اعتماد منهج الرد كما سبق، لذا فإن الشيخ يأتي عرضه للأقوال المخالفة ضمن أمور:

١- أن تكون لها مناسبة فيعرض لها في موضوع الخطبة، مثل قضايا السحر، وقضايا التعصب للأشخاص، والغلو في الصالحين، وما يعرض للعامة من ألفاظ منكرة تخالف صحيح الاعتقاد، ومسائل التوكل وفعل الأسباب وقضايا القدر.

٢- وهناك قضايا أخرى لا يتحملها مقام الخطبة، فهي تحتاج إلى تفصيل ونوعية من المتلقين، وهذه يعرض لها الشيخ في الدروس العلمية، سواء في الجامعة، أو المسجد، كما في رده على أهل الكلام والتصوف، والطوائف التي انحرفت في القضاء، والقدر كما في شرحه على التدمرية، وكما في بيانه لتحقيق التوحيد ومسائل الشرك، والرد على المنحرفين في هذا الباب كما في كتاب القول المفيد على كتاب التوحيد.

٣- وهناك مسائل تعرض لعامة الناس ويقعون فيها من غير فهم لمعناها مما يندرج في الألفاظ العامة، وهذا مجال الحديث عنه اللقاء بالناس في لقاء الباب المفتوح.

٤- وهناك مسائل إجابة عن أسئلة، فإنه ترد عليه أسئلة من بلاد شتى، وفي مسائل متنوعة، وفيها ما يتعلق بقضايا القبور والأضرحة، والمخترعات الحديثة، وهذه موجودة في مجموع الفتاوى والرسائل.

٥- يطلع الشيخ على نماذج من المخالفات عبر قنوات التواصل المتعددة ولم يكن رحمه الله بمعزل عن المستجدات، فحين يطلع على شيء من ذلك فإنه يعتمد أولاً المكاتبة الشخصية برسائل خاصة تحمل طابع النصح والبيان والحجة والبرهان،

وحين يتطلب الأمر تسجيل موقف شرعي لخطورة ما قد يترتب على أقوال المخالفين من فتنة في الدين، فإن الشيخ يتجه إلى أسلوب آخر وهو نشر الرد عبر الوسائل المتاحة ولكن بعد أن يحذف الأسماء وما يدل على الذوات عليها، وبهذا يتحقق المقصود من غير إثارة أو تصعيد.

٦- وبما أن الشيخ رجل عامة وخاصة، ووقته شرح أو تدريس أو تقرير أو خطابة أو محاضرة، والتي لا يخلو منها عن التقرير والتأصيل والرد الضمني مع مراعاة الحال والمقام والمستمعين، وهذا الجهد استوعب حياة الشيخ، فلم يبق للتأليف ابتداءً نصيب يكافىء علم الشيخ وثروته العلمية، ومع هذا فإن للشيخ مؤلفات جاءت استقلالاً لبيان العقيدة الصحيحة والرد على المخالفين فيها، فمن ذلك (فتح رب البرية تلخيص الحموية)، و(تقريب التدمرية)، و(نبذة في العقيدة) وغيرها.

المطلب الثاني

منهجه في إبطال المقالة المخالفة

لقد حظيت الشريعة بتنوع ثري من العلماء الربانيين فعلى مر التاريخ حفلت المكتبات بالمؤلفات والردود والمناظرات والأسئلة والإجابات والنكت العلمية، ومما أثر في الشيخ تحاشي الرد كمنهج مطرد؛ فإن حصيلته الواقعية أقل، وإن كان ذا أثر وقتي وجلبة تستهوي عشاق الحدة والشدة، ومن أبرز منهج الشيخ في الرد على المقالة المخالفة ما يلي:

١ـ التأسيس للرد بعرض الحق والجزم به، والانطلاق منه للرد:

قال رحمه الله بعد ذكر الآيات الدالة على صفة الإتيان والمجيء لله تعالى: «وأهل السنة والجماعة يثبتون أن الله يأتي بنفسه هو؛ لأن الله تعالى ذكر ذلك عن نفسه، وهو سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلاً من غيره، وأحسن حديثاً؛ فكلامه مشتمل على أكمل العلم والصدق والبيان والإرادة؛ فالله عز وجل يريد أن يبين لنا الحق وهو أعلم وأصدق وأحسن حديثاً، لكن يبقى السؤال: هل نعلم كيفية هذا المجيء؟

الجواب: لا نعلمه؛ لأن الله سبحانه وتعالى أخبرنا أنه يجيء، ولم يخبرنا كيف يجيء، ولأن الكيفية لا تعلم إلا بالمشاهدة أو مشاهدة النظير أو الخبر الصادق عنها، وكل هذا لا يوجد في صفات الله تعالى، ولأنه إذا جُهلت الذات؛ جهلت الصفات؛ أي كيفيتها، فالذات موجودة، وحقيقية، ونعرفها، ونعرف ما معنى الذات، وما معنى النفس، وكذلك نعرف ما معنى المجيء، لكن كيفية الذات أو النفس وكيفية المجيء غير معلوم لنا، فنؤمن بأن الله يأتي حقيقة، وعلى كيفية تليق به مجهولة لنا، وخالف أهلَ السنة والجماعة في هذه الصفة أهلُ التحريف والتعطيل، فقالوا: إن الله لا يأتي، لأنك

إذا أثبت أن الله يأتي؛ ثبت أنه جسم، والأجسام متماثلة، فنقول هذه دعوى وقياس باطل؛ لأنه في مقابلة النص، وكل شيء يعود إلى النص بالإبطال؛ فهو باطل، لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ (سبأ: ٢٤). فإذا قلت: إن هذا الذي عاد إلى النص بالإبطال هو الحق صار النص باطلاً ولابد، وبطلان النص مستحيل، وإن قلت: كان النص هو الحق؛ صار هذا باطلاً ولابد»[1].

٢ـ إيراده على المسألة إشكالات مما قد يعرض للطرف المخالف:

فإن الشيخ يكفيه ذلك باستقصاء ما يمكن وروده على لسان المخالف، وهذا من مزيد النصح في إزالة الشبهات، حتى لا يحتاج المخالف إلى مزيد من الوقت في جمع الشبهات، إضافة إلى ما يتجلى خلال ذلك من ظهور الشيخ على درجة من الثقة والاطمئنان والتجرد، حيث نزل نفسه منزلة الخصم لنفسه وكفاه هم الإيراد، وهذه صفة تميز بها الشيخ بجلاء ووضوح.

قال رحمه الله بعد أن ذكر الأدلة على صفة العينين لله تعالى: «وبهذا تبين وجوب اعتقاد أن لله تعالى عينين؛ لأنه مقتضى النص، وهو المنقول عن أهل السنة والحديث، فإن قيل: ما تصنعون بقوله تعالى: ﴿أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ (المؤمنون: ٢٧)، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر: ١٤)، حيث ذكر الله تعالى العين بلفظ الجمع ؟

قلنا: نتلقاها بالقبول والتسليم، ونقول إن كان أقل الجمع اثنين - كما قيل به إما مطلقاً أو مع الدليل - فلا إشكال؛ لأن الجمع هنا قد دل الدليل على أن المراد به اثنان، فيكون المراد به ذلك، وإن كان أقل الجمع ثلاثة فإننا نقول جمع العين هنا كجمع اليد في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ (يس: ٧١)، يراد به التعظيم والمطابقة بين المضاف والمضاف إليه،

(١) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

وهو (نا) المفيد للتعظيم دون حقيقة العدد، وحينئذ لا يصادم التثنية.

فإن قيل: فما تصنعون بقوله تعالى يخاطب موسى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ (طه: ٣٩)، حيث جاءت بالإفراد؟

قلنا: لا مصادمة بينها وبين التثنية؛ لأن المفرد المضاف لا يمنع التعدد فيما كان متعدداً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ (النحل: ١٨)، وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ (آل عمران: ١٠٣)، فإن الله اسم مفرد، ومع ذلك فأفرادها لا تحصى.

وبهذا يتبين ائتلاف النصوص واتفاقها وتلاؤمها، وأنها - ولله الحمد - كلها حق، وجاءت بالحق، لكنها تحتاج في بعض الأحيان إلى تأمل وتفكير، بقصد حسن، وأداة تامة»[1].

٣- ومن منهجه اليقظة من خطورة سبق الشبهات والتعلق بها، وبذل الجهد للاستدلال لها، لذا فإن الشيخ يحرص على الانطلاق من الدليل ليؤسس عليه الاعتقاد، فيكون الحكم للدليل، وليس لما استقر في النفس قبله، ومن ذلك ما يكون سببه استقرار شبهة تُعصّب لها حتى أُولت النصوص وأُعْتُمد القياس الفاسد.

قال رحمه الله: «فالإنسان يجب أن يفهم النصوص على ما هي عليه، ثم يكون فهمه تابعاً لها، لا أن يخضع النصوص لفهمه أو لما يعتقده، ولهذا يقولون: استدل ثم اعتقد، ولا تعتقد ثم تستدل؛ لأنك إذا اعتقدت ثم استدللت ربما يحملك اعتقادك على أن تُحرّف النصوص إلى ما تعتقده كما هو ظاهر في جميع الملل والمذاهب المخالفة لما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام، تجدهم يحرّفون هذه النصوص لتوافق ما هم عليه، والحاصل أن الإنسان إذا كان له هوى؛ فإنه يحمل النصوص ما لا تحتمله من أجل أن توافق هواه»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى والرسائل (العقيدة) ١/ ٢٦٨ - ٢٦٩.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد ٢/ ٢٣٦.

٤ـ ومن منهجه أنه يتخذ موقفاً واضحاً في رد القضية لا مواربة فيه ولا مساومة، ليتضح موقفه أولاً، ثم بعد ذلك يتجه للنقض والرد، وهذا من فقه الشيخ في تمحيص الحق من الباطل وقد وقع بعض من تقصد الرد على أهل الباطل بلوثة عرض الشبهات نقداً وحلها نسيئة، وهذا تحرر منه الشيخ بفقه ورفق.

قال رحمه الله: «إثبات الرضا والسخط لله على وجه الحقيقة، لكن بلا مماثلة للمخلوقين؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وأما أهل التعطيل، فأنكروا حقيقة ذلك، قالوا: لأن الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، وهذا لا يليق بالله، وهذا خطأ؛ لأنهم قاسوا سخط الله أو غضبه بغضب المخلوق، فنرد عليهم بأمرين: بالمنع، ثم النقض:

فالمنع: أن نمنع أن يكون معنى الغضب المضاف إلى الله عز وجل كغضب المخلوقين.

والنقض: فنقول للأشاعرة أنتم أثبتم لله عز وجل الإرادة، وهي ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، والرب عز وجل لا يليق به ذلك، فإذا قالوا: هذه إرادة المخلوق، نقول: والغضب الذي ذكرتم هو غضب المخلوق»[(١)].

٥ـ وحيث إن مقام الرد الهدف الأسمى منه الإقناع وليس فقط براءة الذمة وإلقاء التبعة، فإن للشيخ في ذلك منهجاً مُميّزاً استقاه من القرآن والسنة، وذلك بتنوع ضرب الأمثلة، فإنه أدعى للقبول وأوضح من كل عبارة.

قال رحمه الله: «ومن مسائل الأسماء والصفات التي حصل فيها خلاف معنى حديث: (إن الله خلق آدم على صورته)[(٢)]، وضجوا وارتفعت أصواتهم وكثرت مناقشاتهم، كيف خلق آدم على صورته ؟

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ٢/ ٨٢.

(٢) أخرجه البخاري ٤/ ١٣٥ في كتاب الاستئذان باب بدء السلام (ح ٦٢٢٧)، ومسلم ٤/ ٢١٨٣ في كتاب الجنة وصفة باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الغير (ح ٢٨٤١).

فحرّفه قومٌ تحريفاً مشيناً مستكرهاً، وقالوا معنى الحديث: خلق الله آدم على صورته أي على صورة آدم - الله المستعان - هل يمكن لأفصح البشر وأنصح البشر أن يريد بالضمير ضمير المخلوق، بمعنى خلق آدم على صورته أي صورة آدم ؟ لا يمكن هذا، لأن كل مخلوق فقد خلق على صورته، وحينئذ لا فضل لآدم على غيره، فهذا هراء لا معنى له، أتدرون لِمَ قالوا هذا التأويل المستكره المشين ؟

قالوا: لأنك لو قلت إنها صورة الرب ﷻ لمثّلت بخلقه، لأن صورة الشيء مطابقة له، وهذا تمثيل.

وجوابنا على هذا أن نقول: لو أعطيت النصوص حقها لقلت خلق الله آدم على صورة الله، لكن ليس كمثل الله.

فإن قال قائل: اضربوا لنا مثلاً نقتنع به أن الشيء يكون على صورة الشيء وليس مماثلاً له ؟

فالجواب أن نقول: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: (إنَّ أوّلَ زُمرة تدخلُ الجنة على صورة القمر ليلة البدر ثم الذين يلونهم على أضوأ كوكب في السماء)[1]. فهل أنت تعتقد أن هؤلاء الذين يدخلون الجنة على صورة القمر من كل وجهة أو تعتقد أنهم على صورة البشر لكن في الوضاءة والحسن والجمال واستدارة الوجه وما أشبه ذلك على صورة القمر، لا من كل وجه، فإن قلت بالأول فمقتضاه أنهم دخلوا وليس لهم أعين وليس لهم أفواه، وإن قلت بالثاني؛ زال الإشكال وثبت أنه لا يلزم من كون الشيء على صورة الشيء أن يكون مماثلاً له من كل وجه»[2].

(١) رواه البخاري ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣ في كتاب بدء الخلق باب في صفة الجنة وأنها مخلوقة (ح٣٢٤٦)، ومسلم ٤/ ٢١٧٨ ـ ٢١٧٩ في كتاب وصفة نعيمها، باب أول زمرة تدخل الجنة على صورة القمر ليلة البدر (ح ٢٨٣٤).

(٢) شرح الأربعين النووية ص ٤٥ ـ ٤٦.



٦ـ ومن منهجه إيراده شبه المخالف من غير إيغال يؤصلها، ثم الرد عليها، وهذا منهج علمي فذ، لأن عرض تفاصيل الشبهة لا يؤمن معه تأثر من كان على البراءة الأصلية، ولأن استنزاف الجهد في عرض الشبهة قد يضعف القوى حين الرد عليها، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، ذكر من فوائدها: إثبات الأفعال لله تعالى، أي أنه يفعل ما يشاء متى شاء كيف شاء، ومن أهل البدع من ينكر ذلك زعماً منه أن الأفعال حوادث، والحوادث لا تقوم إلا بحادث فلا يجيء، ولا يستوي عل العرش، ولا ينزل، ولا يتكلم، ولا يضحك، ولا يفرح، ولا يعجب؛ وهذه دعوى فاسدة من جوه:

الأول: أنها في مقابلة النص، وما كان في مقابلة نص فهو مردود على صاحبه.

الثاني : أنها دعوى غير مسلمة؛ فإن الحوادث قد تقوم بالأول الذي ليس قبله شيء.

الثالث : أنّ كَوْنَه تعالى فعالاً لما يريد من كماله، وتمام صفاته؛ لأنّ من لا يفعل إمَّا أن يكون غير عالم ولا مريد؛ وإما أن يكون عاجزاً؛ وكلاهما وصفان ممتنعان عن الله عَجَّلَ.

فتعجّب كيف أتي هؤلاء من حيث ظنوا أنه تنزيه لله عن النقص؛ وهو في الحقيقة غاية النقص !! فاحمد ربك على العافية، واسأله أن يعافي هؤلاء مما ابتلاهم به من مشقةٍ في العقول وتحريف للمنقول[1].

٧ـ وإذ كان الدليل له سلطان على المخالف فإن قلب الدليل أشد وقعاً وأثراً، يتجلى هذا بمنهج الشيخ في تحويل دليل المخالف دليلاً عليه من غير تكلّف ولا تعسف، وهذا فيه من المزايا؛ أن الدليل نفسه محل اقتناع من المخالف بحيث لا مخرج له في رفض الدليل حين يكون دليلاً عليه.

(١) تفسير سورة البقرة ١/١١٦.

قال رحمه الله في رده على من أوّل صفة المجيء والإتيان لله تعالى: «ماذا يقول المعطل في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ (الفجر: ٢٢)، ونحوها ؟

الجواب يقول: المعنى جاء أمر ربك، وأتى أمر بك، لأن الله تعالى قال: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ (النحل: ١)؛ فيجب أن نفسر كل إتيان أضافه الله إلى نفسه بهذه الآية، ونقول: المراد: أتى أمر الله.

فيقال: إن هذا الدليل الذي استدللت به هو دليل عليك وليس لك: لو كان الله تعالى يريد إتيان أمره في الآيات الأخرى؛ فما الذي يمنعه أن يقول: أمره ؟ فلما أراد الأمر؛ عبَّر بالأمر، ولما لم يرده؛ لم يعبِّر به، وهذا في الواقع دليل عليك؛ لأن الآيات الأخرى ليس فيها إجمال حتى نقول: إنها بُيِّنت في هذه الآية. فالآيات الأخرى واضحة، وفي بعضها تقسيم يمنع إرادة مجيء الأمر ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ۗ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ (الأنعام: ١٥٨)، هل يستقيم الشخص أن يقول: «يأتي ربك؛ أي: أمره في مثل هذا التقسيم»[(١)].

٨ـ ومن أساليب الرد اعتماد منهج القرآن والسنة في التكرار المتضمن تنوع العرض، وشمول جوانب القضية، وقد ظهر هذا في منهج الشيخ فإنه كثيراً ما يكرر المسألـة، ويعرضها بأكثر من أسلوب وبأدلة أخرى تستكمل أطراف وجوانب القضية، ومن ذلك التنويع بين الأدلة مبتدئاً بالكتاب، مثنياً بالسنة، وبعد ذلك يأتي بدلالة العقل والحس والفطرة، ليكون ذلك أبلغ في طمأنينة القلب بتوافر الأدلة وموافقة المعقول للمنقول، وكل هذا مبثوثٌ في كتبه لا يخلو منه مقام.

أما ما ليس للعقل فيه مدخل كالاستقلال بإثبات الأسماء والصفات، وذكر الغيبيات، وكيفيات الصفات فإنه يمنع العقل والفكر منها.

(١) شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢٨١.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في قواعد الأسماء والصفات: «القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها:

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يُزاد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء ؛ فوجب الوقوف في ذلك على النصِّ، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ (الإسراء: ٣٦)، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (الأعراف: ٣٣). ولأن تسميته تعالى بما لم يُسمِّ به نفسه، أو إنكار ما سمى به نفسه، جناية في حقه تعالى؛ فوجب سلوك الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النص»(١).

وقال في قواعد الصفات: «**القاعدة السابعة، صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها**»، فلا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دلّ الكتاب والسنة على ثبوته(٢).

بل كان رَحِمَهُ اللَّهُ يزجر عن الأسئلة الفاسدة المبنية على لوثة التكييف الذهني، كمن يستشكل إثبات النزول الإلهي إلى السماء الدنيا ثلث الليل الآخر مع دوران الليل على الكرة الأرضية، فيقول في معرض إجابته: «وهذا وإن كان الذهن قد لا يتصوره بالنسبة إلى نزول المخلوق، لكن نزول الله ـ تعالى - ليس كنزول خلقه حتى يقاس به، ويجعل ما كان مستحيلاً بالنسبة إلى المخلوق مستحيلاً بالنسبة إلى الخالق»(٣).

---

(١) القواعد المثلى ص ٢٠.

(٢) القواعد المثلى ص ٤١ ـ ٤٢.

(٣) مجموع الفتاوى والرسائل (العقيدة) ١/ ٣٤١ـ ٣٤٢.

وقال أيضاً: «يجب على الإنسان أن يمنع نفسه عن السؤال بـ (لم) و (كيف) فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، وكذا يمنع نفسه من التفكير في الكيفية»(١).

٩- ومن منهجه أنه بعد الاستطراد والتوسع والاطمئنان على استكمال جوانب الحق توضيحاً وجوانب الباطل ردّاً يعود إلى القضية بتلخيص مجمل، يعطي بمجموعه برهاناً قوياً على قوة الحق، وسلطانه على القلوب، وتمكن المخالف من تصوره مجملاً، فبعد بيانه لصفة المعية لله تعالى ورده على المخالفين فيها قال: «وخلاصة القول في هذا الموضوع كما يلي:

أ - أن معية الله تعالى لخلقه ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع السلف.

ب - أنها حق على حقيقتها على ما يليق بالله تعالى من غير أن تشبه معية المخلوق معية الخالق.

ج - أنها تقتضي إحاطة الله تعالى بالخلق علماً وقدرة، وسمعاً وبصراً، وسلطاناً وتدبيراً، وغير ذلك من معاني ربوبيته إن كانت المعية عامة، وتقتضي مع ذلك نصراً وتأييداً وتوفيقاً وتسديداً إن كانت خاصة.

د - أنها لا تقتضي أن يكون الله تعالى مختلطاً بالخلق، أو حالاً في أمكنتهم، ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه.

هـ - إذا تدبرنا ما سبق علمنا أنه لا منافاة بين كون الله تعالى مع خلقه حقيقة، وكونه في السماء على عرشه حقيقة، سبحانه وبحمده لا نحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه»(٢).

١٠- وحيث إن الشيخ ترد إليه المسائل والقضايا في مختلف الأحوال، ويعالجها منبرياً، أو تدريساً، أو فتوى الأمر الذي جعل للشيخ منهجاً ينسجم مع الأزمنة

(١) المرجع السابق ١/٣٤٣.

(٢) القواعد المثلى ص ١٣٠ - ١٣١.

والأمكنة والأشخاص، فحين يقتضي الأمر إسهاباً وتفصيلاً يعتمده، وحين يقتضي المقام اختصاراً وإيجازاً فثمة منهج، فعند تفسيره لقول الله تعالى: ﴿وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: ٦١)، قال: ومن فوائد هذه الآية: إثبات صفة الغضب لله تعالى، وغضب الله صفة من صفاته، لكنها لا تماثل صفات المخلوقين، فنحن عندما نغضب تنتفخ الأوداج منا ويحمرُّ الوجه، ويقف الشعر، ويفقد الإنسان صوابه، وهذه العوارض لا تكون في غضب الله، لأنه ليس كمثله شيء، بل هو غضب يليق بالله تعالى، دالٌّ على كمال عظمته وسلطانه، وإذا قلنا بهذا، وسلَّمنا أنّ الغضب صفة حقيقية برئت بذلك ذمتنا وصرنا حسب ما أمر الله به ورسوله.

وفسرَّ أهل التحريف «غضب الله» بانتقامه، ولا يثبتونه صفة لله تعالى، وفسره آخرون بأنه إرادة الانتقام، فمعنى ﴿غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم﴾ (المجادلة: ١٤)، عندهم أراد أن ينتقم منهم، وتفصيل ذلك مذكور في كتب العقائد[1].

١١ـ يتميز الشيخ بفقه الكتاب والسنة عقيدة وشريعة، والمقدرة على التأصيل العلمي، ومع ذلك فلديه فقه في الواقع ومعرفة بالمصطلحات وأثرها الاعتقادي حيث اتسمت العصور الأخيرة من حياة المسلمين بكثرة الشبهات وظهور البدع العقدية، بسبب ضعف المسلمين وغلبة المشركين وأهل الكتاب، وانفتاح أمم الأرض بعضها على بعض، وسريان الأفكار والعقائد والعادات عبر وسائل الإعلام المختلفة.

وقد كان للشيخ منهج واضح وموقف صريح في مواجهة ما استجد من فرق الضلال وما شاع من أفكار منحرفة، ودعوات باطلة، وأعمال وألفاظ منافية للعقيدة الصحيحة، فقد حذر من الإلحاد المتمثل في زمنه بـ «الشيوعية المادية» و

(١) تفسير سورة البقرة ١/ ٢٢٠، وانظر: إثبات صفة الغضب والرد على من نفوها في شرح العقيدة الواسطية ١/ ٢٦٣ وما بعدها.

«الطبيعة».

وفصلّ القول في الحكم بغير ما أنزل الله، وبين خطر التسرع في التكفير.

وكفَّر اليهود والنصارى، وأفتى في مسائل معاملتهم ومخالطتهم وتهنئتهم بأعيادهم.

وأنكر الدعوة إلى التقريب بين الأديان.

ورد على من قال: إن تطبيق الحدود تشويه للمجتمع.

وأنكر الدعوة إلى القومية العربية.

وأنكر بعض النظريات الكفرية والأفكار الخاطئة.

ونبه على خطأ بعض الألفاظ الشائعة والمصطلحات الخاطئة وكل ذلك في خطبه المنبرية ودروسه العلمية وفتاويه، مما لا يتسع المقام لذكره، اكتفي بذكر ثلاثة أمثلة دالة على فهمه لنوازل عصره وفقهه بها:

أ ـ عندما انتشرت فكرة أن أصل الإنسان نشأ من قرد، وليس من طين كما أخبر الله ﷻ وهي ما تسمى بنظرية (دارون) أنكر ذلك إنكاراً عظيماً فقال: «واعلم أن من المؤسف أنه يوجد فكرة مضلة كافرة، وهي أن الآدميين نشأوا من قرد لا من طين، ثم تطور الأمر بهم حتى صاروا على هذا الوصف، ويمكن على مر السنين أن يتطوروا حتى يصيروا ملائكة، وهذا القول لا شك أنه كفر وتكذيب صريح للقرآن، فيجب علينا أن ننكره إنكاراً بالغاً، وأن لا نقره في كتب المدارس، فمن زعم هذه الفكرة يقال له: بل أنت قرد في صورة إنسان.. فبعض الناس أخذوا به على أنه أمر محتمل، والواقع أنه لا يحتمل سوى البطلان والكذب والدس على المسلمين بالتشكيك بما أخبرهم الله به عن خلق آدم وبنيه»[1].

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد ٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

ب ـ أنكر على الذين ينادون بالعروبة باعتبار أنها هي الرابط بينهم والجامع لهم فهم يقاتلون من أجلها ويدافعون عنها، فقال: «ولذلك نجد الذين قاتلوا حمية ممن ينتسبون للإسلام لم ينجحوا، ولن ينجحوا، فماذا حصل للعرب من قتال اليهود؟ حصل الفشل، وحصلت الهزيمة لأنهم لا يقاتلون لتكون كلمة الله هي العليا، بل يقاتلون للقومية العربية، هذه القومية حصل بسببها من المفاسد بأن دخل فيهم النصارى واليهود والعرب ما دام مناط الحكم هو العروبة، كما دخل فيهم الشيوعيون وغيرهم إذا كان عرباً، ولا يعقل أن يهودياً أو نصرانياً أو شيوعياً يقاتل لحمية الإسلام»(١).

جـ ـ لما ظهرت دعوة التقريب بين الأديان استهوت بعض ضعاف العلم والإيمان فداهنوا اليهود والنصارى، اشتد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه البدعة الكفرية، ودعاتها في خطبه ودروسه فقال: «أيها الإخوة، إنه قد يُسمع ما بين حين وآخر كلمة (الأديان الثلاثة) حتى يظن السامع أنه لا فرق بين هذه الأديان الثلاثة، كما أنه لا فرق بين المذاهب الأربعة، ولكن هذا خطأ عظيم، إنه لا يمكن أن يحاول التقارب بين اليهود والنصارى والمسلمين إلا كمن يحاول أن يجمع بين الماء والنار، إن دين اليهود ليس بشيء، ولا ينفعهم، بل هو مصيرهم إلى النار، وإن تمسكوا به، وإن دين النصارى ليس بشيء، ولن ينفعهم، وإنما يقودهم إلى النار، إن تمسكوا به؛ لأن الواجب على الجميع أن يؤمنوا بالنبي ﷺ، وقد أقسم ﷺ وهو البار الصادق بدون قسم فقال: «**والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة: يهودي ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بما جئت به إلا كان من أصحاب النار**»(٢)، ومن المعلوم أن النصارى واليهود، ولا سيما كبراؤهم من علمائهم وأمرائهم ورؤسائهم، لا شك

(١) شرح الأربعين النووية ص٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٢) أخرجه مسلم ١/ ١٣٤، في كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ـ عليه الصلاة والسلام، ح١٥٣.

أنهم قد سمعوا بهذا الدين الإسلامي، فـإذا لم يؤمنوا به كانوا من أصحاب النار بشهادة أصدق الشهداء من الخلق رسول الله ﷺ»[1].

وقال: «فالذي يدعي أن اليهود اليوم على دين، والنصارى على دين، ويحاول أن يجمع بين الأديان الثلاثة، لا شك أنه كافر وإن صلَّى وإن صام وحج، كافر لأنه مكذب لله ورسوله»[2].

(١) انظر: دعوة التقريب بين الأديان، كتاب للدكتور أحمد القاضي ٤/ ١٦٧٤ ـ ١٦٧٥ ـ الملاحق.
(٢) المرجع السابق ٤/ ١٦٧٥.

الخاتمة

أهم النتائج :

من تيسر له العيش في ثنايا مؤلفات الشيخ وحياته العلمية والعملية تجلى أمامه نتائج متعددة من أبرزها ما يلي:

١ـ أن ما خلفه الشيخ ثروة علمية وكنز عظيم ينتظر جهوداً متنوعة لاستكمال جوانب هذه الشخصية العلمية الفريدة.

٢ـ أن العالم إذا اقترب من المجتمع كان أكثر معرفة بعيوبه وأكثر تمكناً عند تصحيحها وهكذا شخصية الشيخ.

٣ـ أن معيار التقويم ينبغي ألا يقتصر على زاوية من الجهود كالرد مثلاً.. وقد تعددت معايير التقويم لدى الشيخ، فحظي بأوفرها تأليفاً وشرحاً وتقريراً ورداً.

٤ـ أن مفهوم النصرة للحق ليس من شرطه الحدّة والقسوة مع المخالف، فقد حقق الشيخ مقاصد ذلك كله، مع الاحتفاظ بمكانة العلم، ووضوح الموقف، والصدع بالحق.

٥ـ حين يكون التثبت معلماً شرعياً في حياة الأفراد العاديين فقد كان الشيخ له في هذا القِدح المعلّى.